NOVATEUR PUBLICATIONS
JournalNX- A Multidisciplinary Peer Reviewed Journal
ISSN No: 2581 - 4230
VOLUME 9, ISSUE 6, June -2023

ANALYZING THE RELATIONSHIP BETWEEN AGGREGATE DEMAND AND MONETARY POLICY IN IRAQ FOR THE PERIOD 2004-2020

Shaimaa Khattab Obaid
Department of Banking and Financial Sciences / Al-Imam Al-Kadhim University College of Islamic Sciences / Wasit departments / Iraq
shaimaaobaid6@gmail.com

Prof. Dr. Jaafar Baqer Mahmoud Alloush
Department of Economics / College of Administration and Economics / University of Wasit / Iraq
jaffallwsh@gmail.com

Abstract:
The current research dealt with the trends of aggregate demand in Iraq and its overall modifications in components and proportions. Additionally, the research showed the extent to which the trends of aggregate demand were affected by the overall economic, political, social and even international conditions in the country during the study period. Monetary policy trends, represented by money supply management in the narrow sense M1, were also studied and shown, and the extent to which they were affected by the overall changes in the country on the one hand, and changes in aggregate demand on the other hand. It was concluded that changes in public expenditures have a noticeable impact on aggregate demand and its components. This is indicated by the rates of change and compound growth rates for both public expenditures and aggregate demand during the study period.

Keywords: (Monetary policy, Aggregate demand).

المقدمة

لقد مر الاقتصاد العراقي بعده مراحل عانى خلالها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت اركانه واثقلت كاهله وساهمت بشكل او باخر في التأثير على مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية , وكذلك ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، وعدم وجود بيئة استثمارية ملائمة , كل ذلك ادى الى تزايد حجم الفجوة التضخمية بشكل كبير بسبب تزايد الطلب الكلي وعدم قدرة الجهاز الانتاجي في مواكبة هذه الزيادة .

هدف البحث :- يهدف البحث الى دراسة العلاقة او الاثار التي يرتبها تزايد الطلب الكلي ، وبيان كيفية قيام السياسة النقدية بتمويله خلال السنوات المختارة للدراسة .

اهمية البحث :- للبحث اهمية في بيان مجمل التغيرات في الطلب الكلي والسياسة النقدية (متمثلة بعرض النقد M1) الناجمة عن التغيرات في مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية والدولية . فضلا عن الكشف عن طبيعة العلاقة بين التغيرات في الطلب الكلي والتغيرات في عرض النقد M1. ، وكيفية قيام السياسة النقدية بتمويل هذا الطلب

مشكلة البحث :- تتلخص مشكلة البحث في ان زيادة الطلب الكلي تسترعي من القائمين على السياسة النقدية تنظيم عملية تمويل هذا الزيادة بعيدا عن الاثار التضخمية الناجمة عن تنامي الكتلة النقدية في الاقتصاد ، وبما يحقق الاستقرار الاقتصادي في البلد .

فرضية البحث :- ان السياسة النقدية في البلد تعمل على تمويل الطلب الكلي المتنامي نتيجة تزايد النفقات العامة في العراق من خلال زيادة بل زيادته بأضـــطراد مع زيادة الطلب الكلي ؛ وبذلك يمكن القول ان التغيرات في الطلب الكلي وجملة مكوناته تابعة M1عرض النقد للتغيرات في النفقات العامة ومتناسبة معها صعودا ونزولا خلال مدة الدراسة هي التي يرتب تزايد في عرض النقد.

المبحث الاول :- الاطار المفاهيمي لكل من الطلب الكلي والسياسة النقدية

اولا :- الطلب الكلي – مفهومه ومكوناته

يقصـد بالطلب الكلي الرغبة في الحصـول على سـلعة او خدمة، أو مجموعة من السـلع والخدمات، مدعومة بتوفر القدرة على الدفع أو القوة الشـــرائية، أي انه لا يمثل تعبيرا مطلقا، فالحاجة او الرغبة غير مدعومة بالقدرة الشـــرائية لا تمثل طلب[1] . كما وينظر اليه على أنه مجموع الطلب على السـلع والخدمات النهائية في الاقتصـاد ؛ أي انه مجموع الإنفاق الذي يخطط المجتمع تحمله لشـراء السـلع والخدمات " وبالتالي فان الطلب الكلي يكون مرادفا للأنفاق الكلي في الاقتصـــاد[2].وينظر كينز للطلب الكلي على أنه إجمالي السـلع والخدمات المختلفة التي تقوم القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصـــول عليها، ويتكون الطلب الكلي من عناصـــر الإنفاق الكلي[3]. ويعبر عن الطلب الكلي[4] **بالمعادلة التالية :-**

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

AD : الطلب الكلي ، C: الانفاق الاستهلاكي ، I : الانفاق الاستثماري ، G : الانفاق الحكومي

X : صادرات ، M : الاستيرادات

(1) عبد الناصر العبادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ص29.

(2) عبد الحكيم المصري ، مبادى الاقتصاد الكلي 1، منشورات جامعة دمشق، 2009، دمشق، ص23 .

(3) حمدية شاكر مسلم الايدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي والإجمالي، والأنفاق الحكومي في العراق للمدة (1970-1995)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص13-14 .

(4) عبد الزهرة فيص يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، دار دجلة، الاردن، 2016، ص45 .

وبما ان الطلب الكلي هو مجموع كمية المخرجات التي يتم شراؤها طوعاً عند مستوى معين من السعر مع بقاء الاشياء الاخرى ثابتة، أو هو الانفاق المرغوب فيه في جميع قطاعات الانتاج: الاستهلاك، والاستثمار الشخصي المحلي ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات والصادرات[5]، وله أربع مكونات وهي كما يلي[6]:

1. **الاستهلاك:** وهو يتحدد بدخل الانفاق، والذي يساوي الدخل ناقصا الضرائب، والعوامل المؤثرة على الاستهلاك هي الاتجاهات المتوقعة في الدخل وثروة الاسرة والمستوى العام للأسعار. ويقسم الى :-

- **الطلب الاستهلاكي الخاص:-** وهو المبالغ التي ينفقها الافراد والمؤسسات لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية.
- **الطلب الاستهلاكي العام:-** يعد من اهم مكونات الطلب الكلي، اذ يتمثل في انفاق الحكومة على السلع والخدمات الوسيطة والنهائية.

2. **الاستثمار:** (الانفاق على الاستثمار) ويشمل المشتريات من المباني والمعدات والبضائع المكدسة في المخازن . فالطلب الاستثماري يعد المحرك الديناميكي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، ويؤدي التغير في الاستثمار الى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي والتوظف[7] . ويتكون الاستثمار من ثلاثة اجزاء فرعية أهمها **الاستثمار في راس المال الثابت** والذي يشمل بناء المصانع والشركات والتجهيزات الجديدة (السلع الرسمالية)، **والجزء الثاني** يشمل المباني والعقارات، اما **الجزء الاخير** هو الاستثمار في المخزون، أي التغير في المخزون في منشآت الاعمال المختلفة سواء كان موجبا ام سالبا،

ويقسم الطلب الاستثماري الى ما يلي[8]:-

- **الطلب الاستثماري الخاص:** وهو تيار متدفق من الانفاق الخاص على السلع النهائية والوسيطة والخدمات الرأسمالية كالمباني والآلات خلال مدة زمنية معينة.
- **الطلب الاستثماري الحكومي:** ويعرف على انه الاموال التي تنفق على السلع الاستثمارية الرأسمالية ، او السلع المستخدمة في انتاج رؤوس الاموال والسلع والخدمات, كما يمكن ان يشمل الانفاق الاستثماري، مثل المكائن والآلات ومدخلات الانتاج والبنى التحتية، وقد يسمى تكوين رأس المال.

3. **صافي التعامل الخارجي:** هو المكون الاخير من مكونات الطلب الكلي ، ويساوي الصادرات ناقصا المستوردات، اذ تتحدد الصادرات بالمدخلات والدخل في البلدان الاجنبية والاسعار النسبية واسعار الصرف، أما المستوردات فهي على العكس تماما وتتحدد بالدخل والمخرجات

(5) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة الإيراد العام والميزانية العامة، مصدر سابق ، ص84 .

(6) بول آ. ساموبلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مصدر سابق، ص 474 .

(7) مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية والتطبيق) ، مصدر سابق ، ص80 .

(8) خالد واصف الوزني ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص166 .

المحلية ونسبة الاسعار المحلية الى الاسعار الاجنبية وسعر الصرف الاجنبي للدولار، ولذلك فإن صافي التعامل الخارجي يتحدد بالمداخيل المحلية والاجنبية والاسعار النسبية واسعار الصرف [9] .

ثانيا :- السياسة النقدية وادواتها

عرفت السياسة النقدية على أنها التحكم والسيطرة للبنك المركزي في مقدار النقود وأسعار الفائدة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والحفاظ على الإستقرار الاقتصادي والتوازن **[10]**. وجرى تعريفها على انها مجموعة من القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد بغية تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية باستخدام الأدوات النقدية المتاحة[11] . وللسياسة النقدية جملة من الاهداف تتلخص في العمل على استقرار مستوى العام للأسعار وتحقيق توازن ميزان المدفوعات ، فضلا عن تحقيق مستوى عال من الاستخدام ورفع معدل النمو الاقتصادي[12].

وكغيرها من السياسات الاقتصادية الاخرى تعتمد السلطة النقدية (البنك المركزي) على مجموعة من الوسائل والأدوات الكمية والنوعية بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي ونوعيته، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في السوق النقدية والقول نفسه ينسحب على تحقيق الاستقرار في السوق السلعية من خلال سياسات نقدية توسعية أو انكماشية هادفة وبناءة لها أبلغ الأثر في حجم الاستثمار والاستخدام والإنتاج **[13]**، وهذه الوسائل كما يلي التالي:-

1:- أدوات السياسة النقدية الكمية(غير المباشرة): ان الأدوات الكمية تعد من الأدوات التقليدية غير المباشرة والتي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في الكتلة النقدية بشكل عام وللتأثير على حجم وكلفة (سعر الفائدة على القروض) ونوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية بشكل خاص من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناءً على ذلك قسمت هذه الأدوات على النحو الاتي[14]:-

---

(9) حمدية شاكر مسلم الايدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي والإجمالي والأنفاق الحكومي في العراق للمدة (1970-1995)، مصدر سابق، ص18 .

(10) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان،2011، الطبعة الأولى، ص18.

(11).عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، الطبعة الاولى ، 2015، ص173.

(12) نجيب عبد الله الشامسي, القطاع المصرفي والسياسة النقدية في الامارات العربية المتحدة ,الطبعة الاولى ،المسار للدراسات والاستشارات والنشر, الامارات العربية المتحدة, 1999, ص271- ص272 .

(13) Peter Bofinger, Monetary policy; goals, institutions, Strategies, instruments, 1 ed (U.S.A, Oxford University press), p80 .

(14) خالد واصف الوزني، د. احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر- عمان، 2009، ص306-307.

أ- **سياسة سعر إعادة الخصم** :- يعرف على أنه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الاموال.

ب- **سياسة عمليات السوق المفتوحة** :- يقصد بها أن يدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية لا سيما الحكومية منها بهدف التأثير على عرض النقد وفقا لمتطلبات الحياة الاقتصادية.

ت- **سياسة الاحتياطي النقدي القانوني** :- ينظر الى سياسة الاحتياطي النقدي القانوني(الالزامي) على أنها نسبة من الايداعات يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتعد هذه النسبة إلزامية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية كافة وله الحق في تغييرها لما يراه مناسبا[15].

2 :- **إدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة):** تعد الأدوات النوعية من الأدوات الانتقائية المباشرة والتي تستخدمها السلطة النقدية في مراقبة وتنظيم الائتمان المصرفي ، تستخدم هذه الادوات للتاثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس حجمه ، وتضم ما يلي [16]:-

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي

ب- الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان

ج- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء

د - التأثير أو الاقناع الادبي

هـ- التأثير المباشر

المبحث الثاني :- تحليل اتجاهات مكونات الطلب الكلي والسياسة النقدية في العراق للمدة 2004 – 2020

اولا :- تحليل اتجاهات الطلب الكلي ومكوناته في العراق للمدة 2004 – 2020

أن الاقتصاد العراقي خضع لظروف خاصة عمقت من الاختلالات في بنيته الاقتصادية فالحروب دمرت البني الارتكازية على مدار ثلاث عقود وكان من المرجح أن يتم التوجه في التخصيصات المالية التي أعقبت عام 2003 نحو "الإنفاق الاستثماري" الكفوء ذو نسب الانجاز التام ، لكن الأمر اخذ منحى أخر إذ استشرى الإنفاق التشغيلي ذو النمط (الاستهلاكي الفوضوي) تدعمه حالة اليسر المالي بعد 2003 النابعة من الريع النفطي حيث بلغت نسبته (68.3%) عام 2012 [17] .

(15) Kenneth N. Kutther and Patricia C.Mosser , the transmission Mechanism of Monetary policy, New York, 2002, p16

(16) علي حاتم القريشي، السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات، مصدر سابق، ص19.

(17) احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 – الواقع والتحديات ، دار الشؤون الثقافية / وزارة الثقافة العراقية ، بغداد ، 2013 ، ص 65 .

وتأسيسا على ما سبق فقد كانت السياسات الاقتصادية الحكومية متخبطة خلال فترة الدراسة بإستثناء بعض المساهمات السياسة النقدية سعيا منها لتثبيت اسس الاستقرار النقدي ، اذ حققت نجاحا نسبيا مقارنة بالعقدين السابقين ، وارست بعض مقومات جذب الاستثمار الاجنبي ؛ لكنها اصطدمت بتراجع اداء السياسات الاقتصادية المكملة وعلى وجه التحديد السياسة المالية ، فلم يستغل هذا الاستقرار في تحفيز القطاعات الانتاجية وايصالها الى معدلات نمو مقبولة باستثناء القطاع النفطي18 . حيث ان معطيات الاداة الرئيسية للسياسة المالية المتمثلة في الموازنة العامة قيدت بقيود التوسع بالوظائف الحكومية ذات الطابع الغير انتاجي والعقود النفطية ذات الكلف العالية ، التي عظمت من الاثار التوزيعية والاجتماعية مقابل انحسار الجانب الاستثماري الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو والتوازن العام [19] .

واستنادا الى تأكيد الفكر المالي الكينزي على أن الانفاق العام هو احد أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير في حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض"، اذ يشير إلى أنه و في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن [20] ، فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في الانفاق العام وتعمل على تنشيط ذلك الجهاز الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة [21]. تتمثل مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي في الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام والانفاق الاستثماري الخاص والعام والانفاق ومتغير صافي التعامل الخارجي[22]. وهي كما يلي :-

1. **الانفاق الاستهلاكي** :- يشكل الاستهلاك المكون الرئيسي في الطلب الكلي ، ويقسم الانفاق الاستهلاكي الى انفاق استهلاكي عام (حكومي) وانفاق استهلاكي خاص (عائلي) ، فالمكون الاول وهو الانفاق الاستهلاكي الحكومي على سلع وخدمات للطلب الكلي (العام) . [23]

ويلاحظ من الجدول (1) ان الانفاق الاستهلاكي يمكن ان يوصف بأنه كان متزايدا طوال مدة الدراسة ما عدا بعض الاعوام . اذ ان الانفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي (الخاص) والحكومي(العام) كان متزايدا طوال مدة الدراسة ماعدا عامي 2015 و 2020 ، ويعزى سبب

---

(18) المصدر السابق نفسه .

(19) حسن عبد الكريم سلوم , محمد خالد المهايني , الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة , مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية , جامعة بغداد , العدد 27 ,2007 ، ص 207.

(20) صابرين عدنان والي وآخرون ، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة 2004-2018 ،العدد 35 ،السنة الثامنة، العراق، 2020 ، ص 78 .

(21) عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005

(22) اديب قاسم شندي، اصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية جزءا من الاصلاح الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثالث، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2019، المجلد 11، العدد 27، ص19.

(23) صلاح مهدي عباس ، قياس وتحليل فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2008 ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،ع95، 2013،ص3.

الانخفاض في اجمالي الانفاق الاســـتهلاكي كون الحكومة العراقية وفي أعقاب أحداث ايلول من عام 2014 والتي تمثل الحرب ضـــد العصـــابات الارهابية في البلاد وبالتالي انشـــغال الدولة في محاربة المجاميع المســـلحة اتخذت إجراءات تقشـــفية وقامت بتخفيض الانفاق) بإشـارة موجبة ليدل على حصـول الزيادة في قيمة اجمالي **9.7%**الاسـتهلاكي. وبلغ معدل النمو المركب لإجمالي الانفاق الاسـتهلاكي (الانفاق الاستهلاكي . اما بالنسبة لشقي اجمالي الانفاق الاستهلاكي ؛ فيلاحظ من الجدول (1) ان الانفاق الاستهلاكي الخاص شهد انخفاضا) ، أما الانفاق **(7.7%**اكبر مما شـــهده اجمالي الانفاق الاســـتهلاكي ، ورغم ذلك فقد كان معدل النمو المركب له موجبا وبلغ نحو الاسـتهلاكي الخاص فهو يماثل اجمالي الانفاق الاسـتهلاكي في اعوام الانخفاض ، اذ شـهد انخفاضـا خلال عامي 2015 و2020 . كما) . وعموما يلاحظ من الجدول المذكور ان نسب مساهمة الانفاق **10.8%**وكان معدل النمو المركب له موجبا ودالا على الزيادة فبلغ نحو (الاســتهلاكي العائلي كانت اكبر من نســب مســاهمة الانفاق الاســتهلاكي الحكومي من مجموع الانفاق الاســتهلاكي . وهذا ما يؤكد الميل الاستهلاكي للانفاق سواء اكان انفاق عائلياً او حكومياً . وكما هو مبين في الجدول (1).

جدول(1)

تطور الانفاق الاستهلاكي العام والخاص في العراق للمدة 2004 – 2020

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	اجمالي الانفاق الاستهلاكي C	نسبة التغير %	الانفاق الاستهلاكي العام	نسبة التغير %	نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي العام في مجموع الانفاق الاستهلاكي %	الانفاق الاستهلاكي الخاص	نسبة التغير %	نسبة مساهمة الانفاق الاستهلاكي الخاص في مجموع الانفاق الاستهلاكي %
2004	33147720	___	13608947	___	41	19538773		59
2005	42276630	27.5	14683391	7.8	34.7	27593239	41.2	65.3
2006	50510793	19.4	14984454	2.05	29.7	35526339	28.7	70.3
2007	63834497	26.3	20871484	39.2	32.6	42963013	20.9	67.4
2008	75230521	17.8	26139166	25.2	34.7	49091355	14.2	65.3
2009	95773952	27.3	27517759	5.2	28.7	68256193	39.03	71.3
2010	102687067	7.2	30660743	11.4	29.9	72026324	5.5	70.1
2011	119015195	15.9	42754849	39.4	35.9	76260346	5.8	64.1
2012	143458199	20.5	42158634	-1.3	29.4	101299565	32.8	70.6
2013	153452488	6.9	47755742	13.2	31.1	105696746	4.3	68.9
2014	159983194	4.2	47946900	0.40	30	112036294	5.9	70
2015	144735867	-9.5	36339342	-24.2	25.1	108396525	-3.2	74.9
2016	148130814	2.3	36212829	-0.34	24.4	111917985	3.2	75.6
2017	150201532	1.3	36143151	-0.19	24.1	114058381	1.9	75.9
2018	159785053	6.3	42702945	18.1	26.7	117082108	2.6	73.3
2019	171998340	7.6	53340959	24.9	31	118657381	1.3	69
2020	161322507	-6.2	48543054	-8.9	30.1	112779453	-4.9	69.9
معدل النمو المركب	9.7%		7.7%		-1.8%	10.8%		1%

المصدر :– من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، المجاميع الاحصائية الخاصة بسنوات الدراسة .

أما بالنســبة للانفاق الاســتثماري فيمكن وصــفه بالتزايد خلال الاعوام الاولى من مدة الدراســة ، فقد ازداد اجمالي الانفاق) ، وهو اعلى معدل تغير موجب يصـــل اليه الانفاق **256.3**الاســـتثماري خلال عام 2005 بمعدل تغير موجب بلغ نحو(% الاستثماري خلال مدة الدراسـة ، ويعود سـبب ذلك كنتيجة للتوجه نحو المشـاريع الاسـتثمارية التنموية ، بالاضـافة الى الزيادة في الانفاق على إعادة الأعمار للبنى التحتية للعديد من المرافق في البلد ، وكذلك الانفاق على بعض المشـاريع الخدمية في الصـحة

والتربية والتعليم العالي، بالإضافة الى النفقات الكبيرة على وزارتي الداخلية والدفاع بسبب الوضع الأمني غير المستقر ، يضاف الى ذلك سبب مهم جدا في زيادة الانفاق الاستثماري هو الارتفاع في الإيرادات العامة التي تجعل الحكومة ذات قدرة عالية في بذل هذا النوع من الانفاق . كما وانخفض اجمالي الانفاق الاستثماري خلال بعض الاعوام ويمكن ان يعزى سبب ذلك الانخفاض الى جملة اسباب اهمها عدم إقرار الموازنة العامة والتي قيدت الحكومة في بذل الانفاق الاستثماري ، بالإضافة الى الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة في تلك المرحلة والتي تتمثل بالعمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في بعض محافظات العراق، يضاف الى ذلك تراجع أسعار النفط وانخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام . وقد بلغ معدل النمو المركب لإجمالي الانفاق الاستثماري نحو **(10.9%)** بإشارة موجبة ودالة على حصول الزيادة في اجمالي الانفاق الاستثماري في عام 2020 عما كان عليه في عام 2004 .

وفيما يخص الانفاق الاستثماري العام والخاص ، فيلاحظ المتتبع للجدول (2) ان التغير في قيم الانفاق الاستثماري العام كانت مماثلة تماما للتغيرات في اجمالي الانفاق الاستثماري فيما يخص اعوام التناقص التي شهدها الانفاق الاستثماري ، بينما كان التغير في الانفاق الاستثماري الخاص مختلف قليلا عن الاجمالي في ذلك ، كما بلغ معدل النمو المركب للانفاق الاستثماري العام نحو **(8.7%)** وهو اقل من معدل النمو المركب للإنفاق الاستثماري الخاص والذي بلغ **(18.2)** ، اي ما يقارب ضعفي قيمته تقريبا . وكما هو مبين في الجدول (2) .

مما سبق يتضح ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي وأحادي الجانب، إذ يعتمد على إيرادات بيع النفط الخام التي تتأثر بشكل كبير بمعدل الاسعار التي تتأثر بالأزمات المالية والكوارث الطبيعية ، لذا يتوجب على العراق وضع الخطط اللازمة للحيلولة دون اعتماده الكامل على القطاع الاستخراجي في تمويل وارداته ونشاطاته وتنويع هيكل انتاجه .

الجدول (2)

تطور الانفاق الاستثماري العام والخاص العراق للمدة 2004 – 2020

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	اجمالي الانفاق الاستثماري	نسبة التغير %	الانفاق الاستثماري العام	نسبة التغير %	نسب مساهمة الانفاق الاستثماري العام في اجمالي الانفاق الاستثماري	الانفاق الاستثماري الخاص	نسبة التغير %	نسب مساهمة الانفاق الاستثماري الخاص في اجمالي الانفاق الاستثماري
2004	2857806	___	2487718		87	370088		13
2005	10182362	256.3	9743477	291.6	95.7	438885	18.5	4.3
2006	16911154	66.08	16013395	64.3	94.7	897759	104.5	5.3
2007	7530403	-55.4	6861039	-57.18	91.1	669364	-25.4	8.9
2008	23240539	208.6	22455103	227.2	96.6	785436	17.3	3.4
2009	13471242	-42.03	12083560	-46.1	89.7	1387682	76.6	10.3
2010	26252776	94.8	24173486	100.05	92.1	2079290	49.8	7.9
2011	28234993	7.5	25723085	6.4	91.1	2511908	20.8	8.9
2012	38139871	35.08	33274364	29.3	87.2	4865507	93.6	12.8
2013	55036676	44.3	45086546	35.4	81.9	9950130	104.5	18.1
2014	55837403	1.4	41889616	-7.09	75	13947787	40.1	25
2015	50650672	-9.2	33838664	-19.2	66.8	16812008	20.5	33.2
2016	28703208	-43.3	17389582	-48.6	60.6	11313626	-32.7	39.4
2017	32330275	12.6	17503541	0.6	54.1	14826734	31.05	45.9
2018	37883764	17.1	26714050	52.6	70.5	11169714	-24.6	29.5
2019	54580009	44.07	43124609	61.4	79	11455400	2.5	21
2020	16764833	-69.2	10374808	-75.9	61.9	6390025	-44.2	38.1
معدل النمو المركب	10.9%		8.7%		-1.9%	18.2%		6.5%

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، المجاميع الاحصائية الخاصة بسنوات الدراسة.

وفيما يخص صـــافي التعامل الخارجي فإنه يعد من اهم مصـــادر الطلب الكلي المتأتية من العالم الخارجي . ويمثل صـــافي التعامل الخارجي الفرق بين قيمة الصـادرات وقيمة الاسـتيرادات، ويعتمد على عوامل عديدة منها السـياسـات التجارية المتمثلة في التعريفة الجمركية، نظام الحصص والاسعار والدخول وسياسة التمويل الخارجي ، ومستوى الفعاليات الاقتصادية ، ان الفرق بين قيمة الصـادرات وقيمة الاسـتيرادات (صـافي الصـادرات) قد يكوف موجباً أو سـالباً أو صـفراً ، فعندما يكون ذلك الفرق موجبا (صافي الصادرات موجباً) فإن الدولة تصدر سلعاً وخدماتاً قيمتها اكثر من قيمة ما تستورده من السلع والخدمات ، وهذا يعني ان صافي قيمة الصادرات الموجب يضاف إلى الطلب الكلي، أما عندما يقوم المجتمع باستيراد سلعاً وخدماتاً قيمتها أكثر من قيمة ما يصـدر فإن قيمة الفرق (صـافي الصـادرات) تكوف سـالبة وهذا يعني تخفيض صـافي الصـادرات من الطلب الكلي . أما عندما تتساوى قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات فإن التعامل الخارجي لن يكون له تأثير على الطلب الكلي [24] .

والملاحظ من الجدول (3) ان هناك تذبذباً واضـــحاً في قيم صـــافي التعامل الخارجي ، اذ انه يكون موجبا في اعوام معينة وسالبا في اعوام اخرى ، ويمكن ان تفسر القيم الموجبة لصافي الصادرات الى تفوق قيم الصادرات على حساب قيم الاستيرادات الزيادة في الاسـتيرادات على حسـاب الصـادرات غير ان ذلك لا يمكن ان يعزى لزيادة صـادرات السـلع والخدمات وانما كما هو المعروف ان اغلب صـادرات العراق يشـكل النفط الخام القسـم الاكبر منها ، لتمويل البرنامج الانمائي نظرا لكون البلد كان يشـهد مرحلة تنموية مهمة لإعمار ما دمرته حرب تغيير النظام الســـياســـي في عام 2003 وتمويل النفقات الجارية للموازنة العامة في البلد ، اما القيم السـالبة لصـافي التعامل الخارجي فمن البديهي القول ان سـببها يعود الى زيادة قيمة الاسـتيرادات على حسـاب الصادرات ، وخاصة اذا ماعلمنا ان السبب في زيادة الاستيرادات هو زيادة استيراد السلع والخدمات والاسلحة من البلدان المجاورة للعراق ؛ اذ يعد العراق بلدا مسـتهلكا بإمتياز لسـلع وخدمات البلدان المجاورة له وقد اسـتغلت تلك البلدان هذه الصـفة وعملت على اغراق السوق العراق بسلعها ومنتجاتها التي ازاحت المنتج الوطني عن المنافسـة وقد بلغ معدل النمو المركب لصـافي الصـادرات) كما هو مبين في الجدول (3) .**(0.39%**نحو

الجدول (3)

تطور صافي التعامل الخارجي في العراق للمدة 2004 – 2020

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	الصادرات X	الاستيرادات I	صافي التعامل الخارجي X - I
2004	29956020.0	34050969.0	-4094949
2005	39963945.0	45145710.0	-5181765
2006	48780390.6	36914707.8	11865683
2007	51158039.1	31422753.0	19735286
2008	79028558.7	48249768.6	30778790
2009	51473565.0	51326145.0	147420
2010	63880713.0	55232658.0	8648055

(24) وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب, لبنان, 2010, ص223.

2011	96531318.0	60316542.0	36214776
2012	113151788.2	73980251.4	39171537
2013	108514489.6	75910914.2	32603575
2014	102738475.4	69948806.4	32789669
2015	67192475.7	68289455.7	-1096980
2016	56312489.4	49267178.4	7045311
2017	59956020.6	55406376.5	4549644.1
2018	65063855.5	58929193.8	6134661.7
2019	68890390.6	62871490.6	6018900
2020	61180839.9	65558917.5	-4378077.6
معدل النمو المركب			0.39%

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على المجامع الاحصائية .

أما فيما يخص الطلب الكلي بأكمله فيلاحظ من الجدول (4) انه يمكن ان يوصـــف بكونه متزايدا خلال المدة بســـبب المدى مليون دينار في عام **(173709262)** الصـــعودي بقيم مكوناته خلال اغلب اعوام الدراســـة ، فقد ازداد الطلب الكلي ليبلغ نحو( ) مليون دينار **(141798685)** مليون دينار في عام 2004 ، اي بمقدار 202031910577 بعد ان كان يبلغ نحو ( ) ، أما نســـب مســـاهمة مكونات الطلب الكلي فيه ، فقد كانت نســـب مســـاهمة الانفاق **(10.4%)**وبمعدل نمو مركب بلغ نحو الاستهلاكي هي النسب الاعلى مساهمة خلال مدة الدراسة ، بينما كانت نسب مساهمة كل من الانفاق الاستثماري و صافي الصـــادرات اقل من النســـب المذكورة ؛ اذ لم تتجاوز نســـب مســـاهمتها 17% في احســـن الاحوال خلال بعض الاعوام ؛ وان هذا الامر ان دل على شـــيء فإنه يدل على جملة من الامور يأتي في مقدمتها التأكيد على الميل الاســـتهلاكي للاقتصـــاد العراقي ، وحقيقة كون الجانب الاستثماري من انفاقه متزايد بإستمرار الا انه لا يرقى نحو تحقيق او المشاركة بتحقيق اهدافه داخل الاقتصاد العراقي . وكما هو مبين في الجدول (4) .

لجدول (4)

تطور الطلب الكلي ومكوناته في العراق للمدة 2004 – 2020

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	الطلب الكلي	معدل التغير %	اجمالي الانفاق الاستهلاكي C	مساهمة اجمالي الانفاق الاستهلاكي %	اجمالي الانفاق الاستثماري	مساهمة اجمالي الانفاق الاستثماري %	صافي التعامل الخارجي X - I	مساهمة اجمالي صافي الصادرات %
2004	31910577		33147720	103.9	2857806	9.1	-4094949	-13
2005	47277227	48.1	42276630	89.4	10182362	21.5	-5181765	-11
2006	79287630	67.7	50510793	63.7	16911154	21.3	11865683	15
2007	91100186	14.8	63834497	70.1	7530403	8.3	19735286	21.7
2008	129249850	41.8	75230521	58.2	23240539	18	30778790	23.8
2009	109392614	-15.3	95773952	87.6	13471242	12.3	147420	0.13
2010	137587898	25.7	102687067	74.6	26252776	19.1	8648055	6.3
2011	183464964	33.3	119015195	65	28234993	15.3	36214776	19.7
2012	220769607	20.3	143458199	65	38139871	17.3	39171537	17.7
2013	241092739	9.2	153452488	63.7	55036676	22.8	32603575	13.5
2014	248610266	3.1	159983194	64.3	55837403	22.5	32789669	13.2
2015	194289559	-21.8	144735867	74.5	50650672	26.1	-1096980	-0.56
2016	183879333	-5.3	148130814	80.6	28703208	15.6	7045311	3.8
2017	187081451	1.7	150201532	80.3	32330275	17.3	4549644.1	2.4
2018	203803479	8.9	159785053	78.4	37883764	18.6	6134661.7	3
2019	232597249	14.1	171998340	73.9	54580009	23.5	6018900	2.6
2020	173709262	-25.3	161322507	92.9	16764833	9.6	-4378077.6	-2.5
معدل النمو المركب	10.4%		9.7%	-0.65%	10.9%	0.44%	0.39%	-9.1%

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، المجاميع الاحصائية الخاصة بسنوات الدراسة .

2. تطور متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة 2004 – 2020

تعد السياسة النقدية احد المكونات الرئيسية لإطار السياسات الاقتصادية الكلية ، كما وأنها من اهم الاولويات لدى واضعي السياسات الاقتصادية الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتهدف السياسة النقدية بشكل عام الى تحقيق الاستقرار النقدي العام بشقيه الداخلي والخارجي ، ويعد التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى امراً ذا اهمية بالغة في ضمان فاعليتها وتحقيق اهدافها ، كما انه في استخدام ادوات السياسة النقدية اثاراً تظهر على الجانب الحقيقي من الاقتصاد من خلال التغيرات التي تظهر في جانب الطلب الكلي سواءاً كان المحلي ام الخارجي [25] . وقد شهدت السياسة النقدية في العراق منحى جديدا بعد 9 نيسان 2003 ، حيث كان ابرزها تحديد القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم (56) لسنة 2004 ، بالإضافة الى تحديد الاهداف الاساسية للسياسة النقدية العراقية الجديدة ، ودراسة تأثيرها على الاساس النقدي والعرض النقدي بما يضمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبناء نظام مالي سليم , وذلك بالتوافق مع برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي المقترح من قبل صندوق النقد الدولي[26] . ومن اجل الوقوف على اجراءات السياسة النقدية المذكورة اعلاه ومدى ملائمتها مع كل من النفقات العامة ومكونات الطلب الكلي ؛ فقد تم دراسة تطورات متغيرات السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة والتي اهمها تغيرات عرض النقد وانواعه وصولا لبيان علاقة عرض النقد بكل من النفقات العامة والطلب الكلي. ويمكن بيان اهم المؤشرات النقدية لأجل تحليل آلية عملها خلال تلك المدة كما يلي :-

أ- **عرض النقد :-** ويعرف عرض النقد بأنه العرض الكلي لوسائل الدفع التي يمتلكها الجمهور بصورة عامة والتي تكون معدة للإنفاق خلال فترة زمنية محددة ، وهذا لا يشمل الارصدة النقدية الموجودة في حسابات المؤسسات الحكومية ، والبنوك المركزية والتجارية ، والخزانة العامة للدولة لكونها ناتجة عن العمليات غير التجارية [27] . ويشمل عرض النقد ما يلي :-

- **عرض النقد بمعناه الضيق M1 :-** ويشمل هذا النوع من عرض النقد العملات في التداول(العملة القانونية بنوعيها المعدنية والورقية) الى جانب الودائع الجارية تحت الطلب(حساب الشيكات) ،وهو يتميز بالسيولة العالية [28] . ويتبين من الجدول (5) ان عرض النقد بمعناه الضيق ومكوناته كان متزايدا خلال مدة الدراسة وهذا ما دلت عليه معدلات التغير له ولمكوناته المبينة في الجدول المذكور

(25) مظهر محمد صالح ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق – رؤية في المشهد الاقتصادي الراهن – ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013 ، ص 70 .

(26) مظهر محمد صالح, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي, البنك المركزي العراقي, بغداد ,اذار, 2012، ص2.

– ص107.133 ص ، (27) عوض فاضل اسماعيل الدليمي , مصدر سبق ذكره

، نوردهاوس, مصدر سبق ذكره ، ص565. (28) ساموبلسون

آنفاً . اذ انه يمكن القول ان مكونات عرض النقد (العملة في التداول والودائع الجارية) كانت متزايدة خلال مدة الدراسة ولم يحدث التناقص فيها الا في اعوام معدودة.

اما الودائع الجارية فقد كانت قيمها متزايدة في اغلب الاعوام الا انها شهدت انخفاضا في بعض الاعوام وهذا ما اشارت اليه الاشارات السالبة لمعدلات التغير للودائع الجارية خلال هذه الاعوام . وبغض النظر عن التغيرات الحاصلة في مكونات عرض النقد بمجموعه (المذكورة اعلاه) ؛ فالملاحظ من الجدول انه قد شهدت زيادات ملحوظة قبل عام 2004 واستمرت M1بمعناه الضيق تلك الزيادة وصولا لعام 2004 والاعوام اللاحقة ، والسبب في ذلك يعود الى زيادة حجم الانفاق العسكري وتمويل الاستعدادات اللازمة من قبل الحكومة للحرب المتوقعة لتغيير النظام ، وبعد قيام الحرب ازداد عرض النقد بشكل كبير نتيجة لزيادة العملة في التداول الناتجة عن عمليات النهب لأغلب المصارف الحكومية ، فضلا عن عمليات السلب والنهب للموجودات النقدية الخاصة بالبنك المركزي العراقي ، بالإضافة الى ان اطلاق رواتب موظفي الدولة وزيادتها بشكل ملحوظ بعد ان توقف تسليمها اثناء الحرب كان له دورا كبيرا في زيادة المعروض النقدي [29] .

كما شهد عرض النقد انخفاضاً ملحوظاً خلال الاعوام اللاحقة ؛ ويمكن ان يعود سبب ذلك الى انخفاض اغلب الفعاليات في الأنشطة الاقتصادية بسبب الأثر الإنكماشي للعوامل الخارجية المتمثلة بانخفاض حجم الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي ؛ ويعزى سبب هذا الانخفاض الى انخفاض حجم الموجودات الأجنبية ومن ثم حجم المعروض النقدي ، وكذلك الانخفاض المتوالي في اسعار النفط في الاسواق العالمية[30]، وهذا الامر الذي دفع الحكومة الى اتباع جملة من الاجراءات او السياسات كان من اهمها ضغط الانفاق العام خصوصا الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي الحكومي . وزيادة حجم الدين العام الداخلي وزيادة حجم الاستقطاعات الضريبية ورفع الرسوم على الخدمات العامة من اجل سد جزء من العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة[31]. وبلغ معدل النمو المركب له نحو **16.3%**( ) بإشارة موجبة دلالة على حصول الزيادة في عرض النقد خلال مدة الدراسة . والجدير بالذكر ان مساهمة العملة في التداول اعلى من نظيرتها خلال مدة M1 كانت اكبر من مساهمة الودائع الجارية فيه، اذ كانت قيم نسب العملة في التداول الى M1في الدراسة بأكملها ، والجدول والشكل التاليان يبينان تطور عرض النقد الضيق ومكوناته في العراق للمدة 2004 – 2020 .

---

(29) ينظر في ذلك الى :-

- مظهر محمد صالح ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق – رؤية في المشهد الاقتصادي الراهن – ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013 ، ص 70 .
- احمد عبد الزهرة حمدان، خيارات السياسة النقدية ودروها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية, 2013، ص145.

(30) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، 2014-2015 ، ص32.

(31) صبري زاير السعدي , التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006), ط1, دار المدى للثقافة والنشر, 2009, ص446.

الجدول (5)

تطور مكونات عرض النقد بمعناه الضيق M12020 – 2004 للمدة

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	العملة في التداول (لدى الجمهور) 1	معدل التغير %	الودائع الجارية 2	معدل التغير %	عرض النقد بالمعنى الضيق M1 1+2	معدل التغير %	نسبة العملة في التداول الى M1عرض النقد %	نسبة الودائع الجارية M1الى عرض النقد %
2004	7162945	----	2985681	----	10148626	----	70.5	29.4
2005	9112837	27.2	2286288	-23.4	11399125	12.3	79.9	20.05
2006	10968099	20.3	4491961	96.4	15460060	35.6	70.9	29.05
2007	14231700	29.7	7489467	66.7	21721167	40.4	65.5	34.4
2008	18492502	29.9	9697432	29.4	28189934	29.7	65.5	34.4
2009	21775679	17.7	15524351	60.08	37300030	32.3	58.3	41.6
2010	24342192	11.7	27401297	76.5	51743489	38.7	47.04	52.9
2011	28287513	16.2	34187951	24.7	62475464	20.7	45.2	54.7
2012	30593647	8.1	33142224	-3.05	63735871	2.01	48	51
2013	34995453	14.3	38835511	17.1	73830964	15.8	47.3	52.6
2014	36071593	3.07	36620855	-5.7	72692448	-1.5	49.6	50.3
2015	34855256	-3.3	30580169	-16.4	65435425	-9.9	53.2	46.7
2016	42075230	20.7	33448722	9.3	75523952	15.4	55.7	44.2
2017	40343309	-4.1	36643275	9.5	76986584	1.9	52.4	47.5
2018	40498067	0.38	37330917	1.8	77828984	1.09	52.03	47.9
2019	47638600	17.6	39132400	4.8	86771000	11.4	54.9	45.09
2020	59987000	25.9	43366000	10.8	103353000	19.1	58.04	41.9
معدل النمو المركب	13.5%		24.6%		16.3%		-1.1%	2.1%

المصدر :– من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، المجاميع الاحصائية الخاصة بسنوات الدراسة .

- **تطور عرض النقد بالمعنى الواسعM2 في العراق للمدة 2004 – 2020**

لأجل (وودائع التوفير(الادخارية) مضـــافا اليه ودائع) (M1الضـــيق بالمعنى العرض يشـــمل من عرض النقد النوع هذا الزمنية) [32] ، فبالنظر للجدول (5) يلاحظ ان مكوناته كانت متزايدة خلال مدة الدراسة ولم يحدث تناقصا في قيمها الا في اعوام بإشارة موجبة ودالة على الزيادة في الودائع خلال المدة **(15.9%)**محددة ، فقد بلغ معدل النمو المركب للودائع الادخارية نحو المحددة .

بمجموعه زيادة كبيرة ابتدأت قبيل 2004 ، وتعزى هذه الزيادة الى اعادة تقييم M2 وقد شـــهد عرض النقد بمعناه الواســـع سـعر صـرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة , واسـتمر هذا النمو في عام 2004 ويعود السـبب في ذلك هو سـعي البنك

عمان,2011, ص159 . ، العربي المجتمع مكتبة ، الأولى الطبعة والبنوك، النقود ، المهدي عبد ، امجد شاور أبو إسماعيل (32) منير

المركزي لمعالجة مشكلة التضخم بعد حصوله على استقلاليته بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 [33] . بمعدلات متباينة ، فقد كانت اغلب معدلات النمو موجبة ولكنا منخفضة ؛ ويعود السبب في تدني M2واستمرت الزيادة في النمو هو حصول حالة من الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي بفعل حرص البنك المركزي للحصول على توازن في النمو في القطاعين النقدي والحقيقي [34] . وتراجع ايرادات النفط بفعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط وحدوث حالة من الانكماش) **(14.7%** موجبا وبلغ نحو M2الاقتصادي مع انخفاض في صافي الموجودات الاجنبية [35] .وقد كان معدل النمو المركب لـ خلال اعوام الدراسة .والجدول التالي يبين تطور عرض النقد بالمعنى الواسع M2ليدل على حصول الزيادة الاجمالية في ومكوناته في العراق للمدة 2004 – 2020 .

الجدول (5)

للمدة 2004 – 2020 M2تطور مكونات عرض النقد بمعناه الواسع

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	عرض النقد بالمعنى M1الضيق 1	معدل التغير %	الودائع الاخرى (التوفير والادخارية) 2	معدل التغير %	عرض النقد بالمعنى M2الواسع 3 1+2	معدل التغير %	M1 نسبة M2الى 1/3 %	نسبة الودائع M2الى 2/3 %
2004	10148626	----	1332186	-----	11480812	-----	88.4	11.6
2005	11399125	35.6	1829244	37.3	13228369	15.2	86.2	13.8
2006	15460060	40.4	2189586	19.6	17649646	33.4	87.6	12.4
2007	21721167	29.7	3108101	41.9	24829268	40.6	87.5	12.5
2008	28189934	32.3	5002383	60.9	33192317	33.6	84.9	15.1
2009	37300030	38.7	6227017	24.4	43527047	31.1	85.7	14.3
2010	51743489	20.7	8545679	37.2	60289168	38.5	85.8	14.2
2011	62475464	2.01	9593380	12.2	72068844	19.5	86.7	13.3
2012	63735871	15.8	11600257	20.9	75336128	4.5	84.6	15.4
2013	73830964	-1.5	13695621	18.06	87526585	16.1	84.4	15.6
2014	72692448	-9.9	17874482	30.5	90566930	3.4	80.3	19.7
2015	65435425	15.4	17003287	-4.8	82438712	-8.9	79.4	20.6
2016	75523952	1.9	17208826	1.2	92732778	12.4	81.4	18.6
2017	76986584	1.09	18133034	5.3	95119618	2.5	80.9	19.1
2018	77828984	11.4	17561741	-3.1	95390725	0.28	81.6	18.4
2019	86771000	19.1	16783256	-4.4	104354256	9.3	83.2	16.8
2020	103353000	12.3	16653019	-0.7	119906019	14.9	86.2	13.8
معدل النمو المركب	16.3%		16.01%		14.7%			

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على المجامع الاحصائية.

المبحث الثالث

تطور العلاقة بين الطلب الكلي والسياسة النقدية في العراق للمدة 2004 –

(35) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , التقرير الاقتصادي السنوي, 2014, ص31.

كان لسلسلة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والدولية التي مر بها البلد واثرت على مجمل الاوضاع فيه ولاسيما الاقتصادي منها ، الاثر الكبير في صياغة التغيرات التي مرت بها المتغيرات المدروسة ، اذ يلاحظ من الجدول (6) ان التغيرات في الطلب الكلي والسياسة النقدية (متمثلة بعض النقد) كانت متناسبة في الاغلب الاعم من اعوام الدراسة ، وكانت تلك التغيرات غالباً ما تبدأ من الطلب الكلي ومن ثم الى عرض النقد ممثلا للسياسة النقدية ، بمعنى انه عند زيادة او انخفاض قيم بل حتى في الناتج المحلي M1 الطلب الكلي في عام معين فإن اثر هذا الانخفاض سيسبب انخفاضا في قيم عرض النقد) بمعدلات M1الاجمالي في العام نفسه والاعوام اللاحقة ، مثلا في عام 2006 ازدادت المتغيرات (الطلب الكلي وعرض النقد (تغير مرتفعة بلغت نحو(67.7% و 40.4) لهما على التوالي ، بينما انخفض كل منهما في العام اللاحق بمعدلات بلغت) على التوالي ، تلى هذا الانخفاض زيادة في عام 2008 وبمعدلات مرتفعة للمتغيرات المذكورة . اما في **29.7%,14.8%** عام 2009 و 2010 فقد ازداد عرض النقد في عام 2008 وانخفض الطلب الكلي في العام نفسه ، في حين حدث العكس في في M1عام 2010 اذ انخفض عرض النقد وازداد الطلب الكلي ، واستمر التغيرات المتناسبة بين الطلب الكلي وعرض النقد الاعوام اللاحقة وكما هو مبين في الجدول ادناه .

علما انه ما ان يتم خلق الطلب الكلي من قبل القطاع العام والقطاع الخاص ؛ فإن السلطات النقدية تمول هذه الطلبات من فعند حصول نمو مركب 14.6%)) الذي بلغ معدل نموه المركب خلال مدة الدراسة (M1خلال زيادة عرض النقد (وخاصة) ؛ فإن هذا النمو المضاعف في الطلب الكلي لابد أن تواجهه السلطات النقدية بزيادة 10.4%مضاعف في الطلب الكلي مقداره(وهو معدل نمو يفوق معدل النمو في الطلب الكلي والذي يعتبر (14.6%)عرض النقد وكانت الزيادة تنمو بمعدل مركب مقدره احد أهم عوامل الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

الجدول (6)

تطور العلاقة بين الطلب الكلي وعرض النقد في العراق للمدة 2004 – 2020

السنة	عرض النقد M1	معدل التغير %	اجمالي الطلب الكلي AD	معدل التغير %
2004	10148626	------	31910577	-----
2005	11399125	35.6	47277227	48.1
2006	15460060	40.4	79287630	67.7
2007	21721167	29.7	91100186	14.8
2008	28189934	32.3	129249850	41.8
2009	37300030	38.7	109392614	-15.3
2010	51743489	20.7	137587898	25.7
2011	62475464	2.01	183464964	33.3
2012	63735871	15.8	220769607	20.3
2013	73830964	-1.5	241092739	9.2
2014	72692448	-9.9	248610266	3.1
2015	65435425	15.4	194289559	-21.8
2016	75523952	1.9	183879333	-5.3

2017	76986584	1.09	187081451	1.7
2018	77828984	11.4	203803479	8.9
2019	86771000	19.1	232597249	14.1
2020	103353000	12.3	173709262	-25.3
معدل النمو المركب	14.6%		10.4%	

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، المجاميع الاحصائية الخاصة بسنوات الدرراسة .

كما نلاحظ من الجدول (7) والذي يحسب نسبة عرض النقد الى الطلب الكلي وسرعة دوران النقود*[36] وفق معادلة فيشر؛ لنستخرج قيمة سرعة M1وذلك بقسمة الناتج المحلي الاجمالي بالقيم الثابتة (باحتساب الرقم القياسي للأسعار) على عرض النقد الدوران للنقود ، ثم ايجاد نسبة عرض النقد الى الطلب الكلي , وتضرب هذه النسبة بسرعة دوران النقود المستخرجة آنفاً ليتم استخراج نسبة تمثل معدل تغطية عرض النقد للطلب الكلي ، والتي نتيجتها تكشف عن وجود او عدم وجود توجهات تضخمية في الاقتصاد . ويتضح من الجدول (7) ان معدلات التغطية تتجاوز الواحد صحيح أو تقترب منه لأغلب السنوات وتتراجع في السنوات الثلاث (من 2010 الى 2015) بنسب تغطية تقل عن الواحد الصحيح بما يكشف انخفاض الضغوط التضخمية في تلك الاعوام على التوالي فضلا عن عامي 2008 و 2019 . ان هذه المعدلات تكشف لنا الضغوط التضخمية التي يتركها الطلب الكلي في الاقتصاد مؤثرا على السياسة النقدية . بحيث يتجاوز الطلب الكلي الذي خلقته النفقات العامة للدولة الكتلة النقدية مع معدل دورانها. وكما في الجدول التالي .

---

[36] يقصد بسرعة دوران النقود عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية الواحدة لإنجاز المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة .

ينظر في ذلك :

عمان,2011, ص49 ، العربي المجتمع مكتبة ، الأولى الطبعة والبنوك، النقود ، المهدي عبد ، امجد شاور أبو إسماعيل منير .

الجدول (7)

سرعة دوران النقود ومعدلات تغطية الطلب الكلي في العراق للمدة (2004-2020)

(المبالغ بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1	عرض النقد M1 2	سرعة دوران النقود 3 1/2	اجمالي الطلب الكلي 4	عرض النقد الى الطلب الكلي % 5 2/4	معدل تغطية النفقات 6 3*5
2004	101845262	10148626	10.04	31910577	0.318	3.19
2005	103551403	11399125	9.08	47277227	0.241	2.19
2006	109389941	15460060	7.08	79287630	0.194	1.38
2007	111455813	21721167	5.13	91100186	0.238	1.22
2008	120626517	28189934	4.28	129249850	0.218	0.93
2009	124702075	37300030	3.34	109392614	0.340	1.14
2010	132687028	51743489	2.56	137587898	0.376	0.96
2011	142700217	62475464	2.28	183464964	0.340	0.78
2012	162587533	63735871	2.55	220769607	0.288	0.74
2013	174990175	73830964	2.37	241092739	0.306	0.73
2014	178951406	72692448	2.46	248610266	0.292	0.72
2015	183616252	65435425	2.81	194289559	0.336	0.95
2016	208932109	75523952	2.77	183879333	0.410	1.14
2017	205130066	76986584	2.66	187081451	0.411	1.10
2018	210532887	77828984	2.71	203803479	0.381	1.03
2019	223075021	86771000	2.57	232597249	0.373	0.96
2020	189398568	103353000	1.83	173709262	0.594	1.09

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء ، المجاميع الاحصائية الخاصة بسنوات الدراسة.

الاستنتاجات

نستنتج من كل ما سبق ما يلي :-

1. كان لمجمل الظروف التي مر بها البلد من حروب وعقوبات اقتصادية وغيرها أثرها الواضح في صياغة التغيرات التي مرت بها اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلد ولاسيما الطلب الكلي والسياسة النقدية .
2. للطلب الكلي اثرا كبيرا في السياسة النقدية من حيث توجيه السياسة النقدية (ممثلة بعرض النقد M1) نحو تمويل هذا الطلب وفقا للتغيرات الحاصلة فيه .
3. كشفت معدلات النمو المركب المرتفعة لكل من الطلب الكلي والسياسة النقدية ان التغير يبدأ من الطلب الكلي الذي تخلقه النفقات العامة لينتقل الى السياسة النقدية مسببا زيادة عرض النقد ونشوء الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

التوصيات

1. يتعين على واضعو السياسات الاقتصادية حين تقدير النفقات العامة للدولة الاخذ بنظر الاعتبار الاثر الذي تتركه او تخلقه او تزيده هذه النفقات في الطلب الكلي .

2. ضرورة اختيار الكيفية التي تمول فيها السياسة النقدية مكونات الطلب الكلي وخاصة الانفاق الاستهلاكي لأهميته الكبيرة نظرا لكونه يشكل الحصة الاكبر من الطلب الكلي .
3. ينبغي التنسيق بين ما يمكن خلقه من الطلب الكلي وامكانية السياسة النقدية في تلبية او تمويل هذا الطلب المتنامي بفعل تنامي النفقات العامة في البلد تفاديا لحصول او استمرار حصول الضغوط التضخمية .

المصادر

اولا : الكتب العربية

1. عبد الناصر العبادي وآخرون، الاقتصاد الكلي،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن 2015 .
2. عبد الحكيم المصري ، مبادى الاقتصاد الكلي 1، منشورات جامعة دمشق، دمشق 2009.
3. عبد الزهرة فيصل يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار دجلة، الاردن، 2016،
4. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، النفقات العامة الإيراد العام والميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية, حلب، 2004.
5. بول آ. ساموبلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان/ ناشرون ، بيروت ، 2006 .
6. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والتطبيق)، ترجمة وتعريب د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، 1988 .
7. خالد واصف الوزني، د. احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر– عمان، 2009 .
8. حمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1، دار غيداء، عمان،2011.
9. عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، ط1 ، 2015.
10. نجيب عبد الله الشامسي, القطاع المصرفي والسياسة النقدية في الامارات العربية المتحدة ,ط1 ،المسار للدراسات والاستشارات والنشر, الامارات العربية المتحدة, 1999 .
11. علي حاتم القريشي، السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات، مطبعة حوض الفرات/النجف الاشرف، 2012 .
12. احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 – الواقع والتحديات ، دار الشؤون الثقافية / وزارة الثقافة العراقية ، بغداد ، 2013 .
13. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005 .
14. وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب, لبنان, 2010 .
15. مظهر محمد صالح ، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق – رؤية في المشهد الاقتصادي الراهن – ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013 .
16. مظهر محمد صالح, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي, البنك المركزي العراقي, بغداد ,اذار, 2012 .
17. عوض فاضل اسماعيل الدليمي , النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ط1 ، الموصل ، 1990 .
18. سام ويلسون . نورد هاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان ناشرون , ط1 , بيروت – لبنان , 2006 .
19. صبري زاير السعدي , التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الاقتصادي الوطني (1951–2006), ط1, دار المدى للثقافة والنشر ، 2014 .

20.منير إسماعيل أبو شاور ، امجد عبد المهدي ، النقود والبنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي ، عمان,2011 .

ثانيا :- الكتب باللغة الانكليزية

1. Peter Bofinger, Monetary policy; goals, institutions, Strategies, instruments, 1 ed (U.S.A, Oxford University press), p80 .

2. Kenneth N. Kutther and Patricia C.Mosser , the transmission Mechanism of Monetary policy, New York, 2002, p16

ثالثا :- البحوث والمجلات الاكاديمية والتقارير

1. صابرين عدنان والي وآخرون ، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة 2004-2018 ،العدد 35 ،السنة الثامنة، العراق، 2020 .
2. احمد عبد الزهرة حمدان، خيارات السياسة النقدية ودروها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية, 2013 .
3. اديب قاسم شندي، اصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية جزءا من الاصلاح الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثالث، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 2019، المجلد 11، العدد 27 .
4. صلاح مهدي عباس ، قياس وتحليل فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2008 ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،ع95، 2013 .
5. حسن عبد الكريم سلوم , محمد خالد المهايني , الموازنة العامة للدولة بين الاعداد و التنفيذ و الرقابة , مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية , جامعة بغداد , العدد 27 ,2007 .
6. حمدية شاكر مسلم الايدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي والإجمالي، والأنفاق الحكومي في العراق للمدة (1970-1995)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001،
7. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، 2014-2015 .
8. البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي, 2012 .
9. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , التقرير الاقتصادي السنوي, 2014.
10. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، 2010 .